

أي دستور نريد؟

بقلم د. بسام أبو عبد الله

مناقشة الدستور هي مسؤوليات تاريخية يجب أن تأخذ بالاعتبار أن الشعارات البراقة التي تطلق من هنا وهناك ليست ذات أهمية، فقد تبين أن الشفافية والديمقراطية والحرية .. و.. ليست إلا دفتر شروط غربية أميركية يوضع لتطويع الدول والأنظمة في العالم لمصالحهم، والمطلب تطويع هذه الشعارات لتكون في خدمة الشعوب ومستقبلها وتحصين منجزاتها الاقتصادية والاجتماعية، وهويتها الوطنية والقومية، وأما غير ذلك فلن يكون إلا وصفاً وإخفاق وانتحار، وخاصة أن الدستور الموعد يجب أن يكون بحجم تصحيحات جيشنا البطل، وشعبنا العظيم، وبحجم انتصار سورية المرتقب والتاريخي.

قطعاً: إن أدوات وطرق ومقاربات قيادة سورية في المرحلة القادمة ستكون مختلفة ومتطورة ومرنة ما يساعد على قوة الدولة وليس ضعفها، وعلى قوة مشاركة المجتمع وليس شرذمته، وعلى وحدة السوريين تجاه أهدافهم الوطنية والقومية وبرامجهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وليس على تشرذمهم وانقسامهم لمصلحة قوى خارجية.

هذه هي الغاويين الرئيسة والخطوط العريضة التي يجب على أعضاء اللجنة الدستورية وضعها نصب أعينهم، وأما الشعارات المستوردة فلا تهمنا كثيراً إذا لم تتحول إلى برامج عمل حقيقية تدفع التنمية والأزدهار والاقتصاد للأمام، وخاصة أن ثورجي سورية أتحنوا بشعاراتهم ليتبين لاحقاً أنهم مجموعة من العملاء والكذابين المرتزقة!

نتطلع للمستقبل بتقاول، ولا أعتقد أن أحداً من السوريين سيسمح لبعض هؤلاء باللقف فوق ما حفرته أقدام جنود جيشنا البطل في هذه الجغرافيا السورية العزيزة، أو اللقظ فوق صبرنا الأسطوري لنصل إلى نهايات ترتقي إلى مستوى التصحيحات.

أن سورية تحولت لأكبر تجمع للمقاتلين الإرهابيين الأجانب بعد أفغانستان في تسعينيات القرن الماضي». ومع كل ذلك نأمل أن تكون توجهات هؤلاء ولإنتاجاتهم قد تحجرت قليلاً، وإن كان ذلك من سابع المستحيلات، لكن نأمل ذلك دائماً. النقطة المهمة الأخرى أن ما حدث من تقدم للوصول إلى هنا ليس ناجماً عن نيات طيبة لدى أطراف محور العدوان، بل نتيجة للتغيرات الميدانية المتسارعة وللإنجازات التي حققها الجيش العربي السوري خلال العام الماضي وهذا العام بدعم الحلفاء، والتي أوصلت هذه الأطراف إلى قناعة شبه كاملة بعدم القدرة على الاستمرار بهذه المتسارعة للإنتاجات على الأرض، وكذلك الأضواء، وتفكك محور العدوان على سورية، وتشرذمه إلى محاور متقاتلة مشتتة مع بعضها بسبب ارتدادات الانتصار السوري البازغ، وهنا نشير إلى بعضها:

– الانسحاب الأميركي التدريجي من سورية.

– الصراع السعودي الإماراتي مع التركي والقطري.

– أزمة في العلاقات الأميركية التركية.

– أزمة السعودية في اليمن.

– الفشل الإسرائيلي في تغيير المعادلات على صعيد المنطقة.

– اضطراب الأوروبيين للبحث عن مخارج لقارباتهم الخاطئة لما يجري في سورية.

– تفجر ملف اللاجئين السوريين في دول الإقليم «لبنان، الأردن، تركيا» وتحوله إلى ملف للتحايز الداخلي.

– انكشاف المنظمات الإرهابية والتنظيمات التكفيرية التي استخدمت كأداة مباشرة لإسقاط الدولة السورية، الأمر الذي اضطر الولايات المتحدة الأميركية الراعي الأساسي للإرهاب للاعتراف في تقرير رسمي قدم للكونغرس في أيلول ٢٠١٩: «من

وليس أجنداث وطنية سورية، وهو أمر لا يمثل اتهاماً لأحد، لأن ما نتحدث عنه موثق ومعروف ومكتشف للقاصي والداني، ومع كل ذلك نأمل أن تكون توجهات هؤلاء ولإنتاجاتهم قد تحجرت قليلاً، وإن كان ذلك من سابع المستحيلات، لكن نأمل ذلك دائماً. النقطة المهمة الأخرى أن ما حدث من تقدم للوصول إلى هنا ليس ناجماً عن نيات طيبة لدى أطراف محور العدوان، بل نتيجة للتغيرات الميدانية المتسارعة وللإنجازات التي حققها الجيش العربي السوري خلال العام الماضي وهذا العام بدعم الحلفاء، والتي أوصلت هذه الأطراف إلى قناعة شبه كاملة بعدم القدرة على الاستمرار بهذه المتسارعة للإنتاجات على الأرض، وكذلك الأضواء، وتفكك محور العدوان على سورية، وتشرذمه إلى محاور متقاتلة مشتتة مع بعضها بسبب ارتدادات الانتصار السوري البازغ، وهنا نشير إلى بعضها:

– الانسحاب الأميركي التدريجي من سورية.

– الصراع السعودي الإماراتي مع التركي والقطري.

– أزمة في العلاقات الأميركية التركية.

– أزمة السعودية في اليمن.

– الفشل الإسرائيلي في تغيير المعادلات على صعيد المنطقة.

– اضطراب الأوروبيين للبحث عن مخارج لقارباتهم الخاطئة لما يجري في سورية.

– تفجر ملف اللاجئين السوريين في دول الإقليم «لبنان، الأردن، تركيا» وتحوله إلى ملف للتحايز الداخلي.

– انكشاف المنظمات الإرهابية والتنظيمات التكفيرية التي استخدمت كأداة مباشرة لإسقاط الدولة السورية، الأمر الذي اضطر الولايات المتحدة الأميركية الراعي الأساسي للإرهاب للاعتراف في تقرير رسمي قدم للكونغرس في أيلول ٢٠١٩: «من

انطلقت في جنيف يوم أمس ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٩ اجتماعات لجنة مناقشة الدستور التي احتاجت لجهود مضنية كي تصل إلى هذه المرحلة، أي مرحلة بدء أعمالها بعد محاولات عديدة وكثيرة، منذ أيام الموقف الأممي السابق ستيفان دي ميستورا، لفرض أجندة القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية التي كانت وما زالت تقود ما يسمى بـ«مجموعة العمل المصغرة» ممثلة لقوى العدوان والحرب على سورية، ومع كل ذلك فإن الجهود الدبلوماسية المكثفة للحليف الروسي، والدعم الإيراني عبر مسار أستانا ساهما بإبصار الأمور إلى هذه المرحلة، إضافة، وهو الأهم، إلى تمسك الدبلوماسية السورية بكل شجاعة وإقتدار بثوابت أساسية لإطلاق عمل هذه اللجنة، ومنها التأكيد على السيادة السورية كاملة، ووحدة أراضي الجمهورية، وحصريّة النقاش داخل اللجنة بين السوريين من دون أي تدخل خارجي، وملكية وقيادة اللجنة من السوريين، ورفض التقييد بأي جدول زمني يشكل عامل ضغط واستعجال على عمل هذه اللجنة.

يبدو واضحاً أن محادثات الوفد الأممي غير بيدرسون في دمشق قبل انطلاق أعمال اللجنة كانت إيجابية، وهو ما بدأ واضحاً من تصريحاته في جنيف خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده قبل بدء أعمال اللجنة، وكذلك من الإجراءات المشددة التي اتخذتها الأمم المتحدة لمنع الترسبات، والتشويش على أعمال اللجنة كما كان يجري سابقاً في جولات جنيف، إضافة إلى منع دخول أي أطراف أخرى ليس لها علاقة مباشرة بعمل اللجنة «أي أطراف ليست سورية».

الإشارات الأولية تدعو للتقاول الحذر، وهذا لا يرتبط بالبنات الطيبة فقط لدى الطرف المدعوم من الحكومة لإنجاز تقدم حقيقي، إنما بالأطراف الأخرى التي للأسف تمثل أجنداث دول وقوى خارجية،

صحيفة روسية تتحدث عن عودة الاستثمارات الكويتية النفطية

«الإنديبندنت»: سيطرة أميركا على حقول النفط السورية «جريمة حرب»



قوات من الاحتلال الأميركي في حقل العمر في دير الزور (رويترز - أرشيف)

شهرة في المنطقة كوسيط موثوق في حل النزاعات المحلية».

على خط مواز، قال مدير التخطيط والتعاون الدولي بوزارة النفط، محمد جيروني، رداً على سؤال عن وضع قطاع النفط في سوري في الوقت الحالي، حسب وكالة «سويتيتك» الروسية: «إنتاج سورية من النفط في الوقت الحالي يبلغ ٢٤ ألف برميل يومياً، وهو جزء قليل جداً من الكمية الكبيرة التي ما زالت خارج السيطرة»، لافتاً إلى أنه تمت عملية إعادة تأهيل للمنشآت النفطية المدمرة، من خلال تقسيم خطة العمل إلى ٣ أجزاء.

وأجاب جيروني خلال رده على سؤال بشأن حقول النفط في شمال شرقي سورية وهل سيتم حل مشكلة أزمة الوقود إذا ما تمت استعادتها، بالقول: «إعادة هذه الحقول لمساعد في تأمين

منطقة الشرق الأوسط، مهم للاقتصاد السوري».

واعتبرت الصحيفة أن معرض دمشق الدولي الحادي والستين الذي أقيم قبل شهرين، شكّل علامة إيجابية، فقد أرسلت الإمارات، التي طالما دعمت المعارضة في سورية، إلى معرض دمشق وفداً من رجال أعمالها في حينه.

وأشارت إلى أن هناك فرضية مفادها أن العدوان التركي في شمال سورية، عزز تضامن الممالك العربية مع سورية، ومن المتوقع حالياً النظر في عودة الحكومة السورية إلى جامعة الدول العربية.

وأوضحت الصحيفة أيضاً ونظراً لأن مجموعة الصيديات تعد واحدة من أكبر الشركات في الكويت، التي تعمل في استثمار الحقول النفطية، وأضافت: «يمكن القول إن الاختراق الجزئي للعزلة، حتى لو اقتصر على بلدان

الوطن - وكالات

اعتبرت صحيفة «الإنديبندنت» البريطانية، أن سيطرة أميركا على حقول النفط في سورية أمر «غير قانوني»، وهو بمثابة نهب للغدقات دولة ويعتبر «جريمة حرب»، في حين تحدثت صحيفة روسية عن عودة الاستثمارات الخليجية إلى سورية، وتوقع شركة كويتية للاستثمار في مجال النفط اتفاقاً بين دمشق.

ونقلت «الإنديبندنت» عن خبراء قولهم: إن «الولايات المتحدة ليس لها الحق قانونياً بالسيطرة على حقول النفط في سورية وحرمان السوريين منها وبالتالي فإن عائدات هذا النفط لا يمكن أن تذهب إلى وزارة الخزانة الأميركية». وأشارت إلى أن «جني الأرباح من بيع النفط السوري لخزانة الولايات المتحدة سيكون غير قانوني، بل هو بمثابة نهب بموجب القانون، خاصة أن نهب دولة لغدقات أخرى يعتبر جريمة حرب وفقاً لاتفاقيات جنيف التي صدقت عليها الولايات المتحدة».

من جانبها، تحدثت صحيفة «نيزافيسيميا» غازيتا، الروسية، عن اهتمام كويتي بالاستثمار في مجال نفط في سورية، وعودة الاستثمارات الخليجية إلى سورية.

ونقلت الصحيفة عن مدير «مجموعة الصيديات» الكويتية، عبد الله العمادي، تأكيداً عن موقفه وقعت اتفاقاً بين اثنين من السوريين، وتم إبرام العقود خلال المعرض السوري الدولي للموارد النفطية والمعدنية «سبريا بترول».

وأوضحت الصحيفة أيضاً ونظراً لأن مجموعة الصيديات تعد واحدة من أكبر الشركات في الكويت، التي تعمل في استثمار الحقول النفطية، وأضافت: «يمكن القول إن الاختراق الجزئي للعزلة، حتى لو اقتصر على بلدان

الجيش يواصل الرد على خروقات إرهابيي ادلب

وأبناء عن إرساله تعزيزات إلى خان شيخون والمهيب

معارضة، بأن الجيش العربي السوري والقوات الروسية، عززت خطوطها الدفاعية على جبهات ريف ادلب الجنوبي خلال اليومين الأخيرين، وتحدثت عن أن القوات الروسية أرسلت من معسكر بريدبيغ ٤ دبابات من طرازات مختلفة و٤ مدافع ميدانية وراجمات من طراز «سميرتش» و«غراه» إلى جبهتي خان شيخون والمهيب جنوب ادلب.

وأشارت المواقع إن القوات السورية والروسية عززت خطوطها الدفاعية أيضاً بإرسال ٢٥ صابطا برتب مختلفة منهم ضباط برتب عالية، و٣٠٠ عنصراً إلى خان شيخون وبلدة المهيب وقرية أم زيتونة وأطراف قرية موقه وقرية مدايا جنوب ادلب.

ويسيطر تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وتنظيمات إرهابية وميليشيات أخرى وكلها مدعومة من النظام التركي على أجزاء واسعة من محافظة ادلب وأرياف محيطة بها.

إلى البداية الشرقية، حيث ذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات ريف حمص الشرقي لـ«الوطن»، أن مختلف الجبهات ومحاور الاشتباك مع مسلحي تنظيم داعش الإرهابي على امتداد بابيتي تدمر والسنخنة وبمحيطها، شهدت هدوءاً تاماً خيم على الأجواء العامة فيها.

وأشار المصدر إلى أنه لم يسجل خلاله ذلك عمليات الجيش اقتصر على تعزيز وتدعيم بعض نقاطه العسكرية الواقعة بمحيط بادية السنخنة، والتأهب للتعامل مع أي تحرك أو هدف يتم رصدته لمسلحي داعش واستهدافه بالوسائل النارية المناسبة.

وأوضح المصدر أن الطيران الحربي السوري نفذ طلعتين جويتين في مختلف المحاور والاتجاهات في البادية الشرقية، من دون أن تنفذ أي عملية استهداف لعدم رصد أي أهداف لمسلحي تنظيم داعش.

حمص - نبال إبراهيم دمشق - الوطن - وكالات

وسط أبناء عن وصول تعزيزات عسكرية سورية وروسية إلى جبهتي خان شيخون والمهيب جنوب ادلب، وأصل الجيش العربي السوري رده على الخروقات المتصاعدة للتنظيمات الإرهابية في المنطقة لوقف إطلاق النار وتعبدا خسائر فادحة في الأرواح والعتاد والمعدات.

واستهدف الجيش العربي السوري بأسلحته الثقيلة، مواقع وقاطا للإرهابيين على محور كباتية في جبل الأكراد بريف اللاذقية الشمالي، ومنطقة أبو الظهور والقطاع الشرقي من ريف ادلب، حسب «المركز» الذي أكد استهداف الإنسان، المعارض.

ولم يذكر «المركز» أن هذا الاستهداف للإرهابيين من قبل الجيش جاءت بسبب خروقاتهم المتواصلة لوقف إطلاق الذي مازال الجيش العربي السوري يلتزم به منذ إعلانه في أواخر آب الماضي.

واستهدف الجيش مواقع الإرهابيين المدعومين من النظام التركي في مناطق الحويجة والحواش بسهل الغاب وجب سليمان بجبل شحشوب، وفق «المركز»، الذي بين أن الطيران الحربي الروسي نفذ طلعات جوية استهدفت مواقع تجمع هؤلاء الإرهابيين في كل من معرة النعمان وكفرنبل ومعرة حرمة والتفير وأم الصير والقعق وجبالا والشخ مصطفي وكرسعا بريف ادلب الجنوبي والشرقي.

وأقر «المركز» باعتداء المجموعات الإرهابية على مواقع للجيش العربي السوري في ادلب، على مواقع لحيص حماة الغربي، في حين أعدى مسلحو «الحزب الإسلامي التركيستاني» الإرهابي على مواقع للجيش في محور جورين بسهل الغاب.

على خط مواز، أفادت مواقع إلكترونية

أقر رسمياً بـ«إبادة الأرمن» لأول مرة.. وحالة من الارتباك سيطرت على أردوغان

«النواب» الأميركي يتبنى قانوناً بفرض عقوبات على تركيا بسبب عدوانه على سورية



أليات الاحتلال التركي في مدينة تل أبيب في الشمال السوري (أ ف ب - أرشيف)

مليون ونصف من الرجال والنساء والأطفال الأرمن على يد الإمبراطورية العثمانية». ويعتبر الأرمن أن القتل الجماعي لشعبهم بين عامي ١٩١٥ و١٩١٧ يرقى إلى مصاف الإبادة، وذلك ما اعترف به نحو ٣٠ دولة وتغنيه تركيا بشدة.

وأشارت بيلوسي في تعليقات جريئة في مجلس النواب إلى أن حقيقة «الجريمة الصادمة» قد تم إنكارها في أحيان كثيرة. وقالت: «اليوم دعونا نذكر بوضوح الحقائق في هذا المجلس لنتم فخرها إلى الأبد في سجل الكونغرس: المهجبة التي ارتكبت بحق الشعب الأرمني كانت إبادة جماعية». وبالأمس، وبعد إقرار المجلس بالإبادة الأرمنية، بدت حالة الخطب والإرباك تظهر على أردوغان من خلال تصريحات متناقضة أطلقها بهذا الخصوص، حيث اعتبر أن القرار «لا قيمة له»، ثم قال: إنه «أكبر إهانة للشعب التركي»، حسب «أ ف ب» التي نقلت عنه أيضاً: أن «تصويت مجلس النواب كان مسيئاً، لمحمداً إلى أن يرمان بلاده سيرح

تبنى مجلس النواب الأميركي بالإجماع قانوناً يفرض عقوبات ضد النظام التركي بسبب العدوان الذي يشنه الأخير على الأراضي السورية، وأقروا قانوناً يعترف رسمياً بالجازر الجماعية التي ارتكبتها تركيا بحق الأرمن.

ووافق المجلس بأغلبية ساحقة، الثلاثاء، على مشروع قانون يطالب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بفرض عقوبات وقيود أخرى على النظام التركي ومسؤوليه بسبب العدوان الذي يشنه الأخير على شمال وشرق سورية منذ التاسع من الشهر الجاري، وفق قناة «العربية» المملوكة للنظام السعودي.

وشملت العقوبات حظر مبيعات الأسلحة الأميركية لأتقرة ومطالبة وزارة خارجية هذا النظام بحساب مفصل عن دخل رئيسه رجب طيب أردوغان وثروة عائلته، وفرض عقوبات على المسؤولين الأتراك المتورطين في العدوان على سورية، ووضع «بنك خلق» المملوك للحكومة التركية على القائمة السوداء.

واستهدف مشروع قانون العقوبات، وزير الدفاع خلوصي أكار ورئيس هيئة الأركان يشار غولر، ووزير المالية، أكر صهر أردوغان)، الذي أثلثته تسريبات نشرت عام ٢٠١٣ عن موقع «ويكيليكس»، ذكرت أن البريق منهم بغذرية تنظيم داعش الإرهابي من خلال تسهيل تجارة النفط (المسروق من سورية والعراق) التي تمول عملياته على ساحة هذين البلدين.

وفي السياق، وفي خطوة تاريخية، أقر المجلس، بحسب وكالة «أ ف ب»، للأبناء قراراً بالاعتراف رسمياً بـ«الإبادة الجماعية للأرمن».

وقالت الوكالة: علا التصفيق والتهافت عندما أقر المجلس بأكثرية ٤٠٥ أصوات مقابل ١١ القرار الذي يؤكد اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بالإبادة الأرمنية، وهي المرة الأولى التي يصل فيها مثل هذا القرار للتصويت في المجلس بعد عدة محاولات سابقة.

ونقلت الوكالة عن رئيسة المجلس نانسي بيلوسي قولها: إنها تتشرف بالانضمام إلى زملائها في «إحساء ذكرى إحدى أكبر الفظائع في القرن العشرين: القتل المنهجي لأكثر من

روما دعت إلى الحوار مع الحكومة السورية في ضوء انطلاق أعمالها

محللون: دمشق تفاوض بقوة في مفاوضات «الدستورية»

وكالات

التحرير وضاح عبد ربه الذي يشارك في تغطية إطلاق عمل اللجنة الدستورية في جنيف، والذي نقلت «أ ف ب» عنه قوله: إن دمشق لا تمنع مناقشة من يرغب حول الدستور، ما دامت محلولون أن دمشق سورية بملكية سورية ومن دون أي تدخل أجنبي، وينتج عنها مقررات تحتاج إلى استفتاء الشعب السوري.

وأضاف عبد ربه: «نحن اليوم أمام امتحان للول الغربية التي أيدت هذه العملية وتدعمها، وسنرى إن كانت فعلاً تريد للشعب السوري أن يقرر مصيره أو ستبقى مستمرة في حصارها الاقتصادي ودعم وتمويل الإرهاب».

على خط مواز، دعا وزير الخارجية الإيطالي، لويجي دي مايو خلال جلسة إحاطة أمام مجلس الشيوخ بشأن الأوضاع في سورية حسب وكالة «آكي» الإيطالية إلى «اتخاذ خطوة صغرى في الأمام، بشأن الحوار مع الحكومة السورية في ضوء انطلاق أعمال لجنة مناقشة الدستور».

وشدد وزير الخارجية الإيطالي خلال إحاطة أمام مجلس الشيوخ، على أن «إيطاليا ستظل قريبة من الشعب السوري وستقدم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلاد».

ونوه بأن علاقات بلاده مع تركيا «الحليفة في إطار حلف شمال الأطلسي، لا تمنعنا من أن نتصرف بمسؤولية في إطار إقليمي معقد»، في إشارة إلى العدوان الذي يشنه النظام التركي في شمال شرقي سورية والذي عارضتها روما بشدة.

وقال دي مايو: «نحن ملزمون بالتعبير عن عدم موافقتنا على تحركاتها ويتعين علينا الالتزام من أجل حلول مقبولة للأزمة».

وأضاف: «إيطاليا ليست على استعداد لتأييد مشاريع الهندسة الجيوسياسية» التي تهدف إلى «تغيير التوازن الجيوسياسي» في شمال شرق سورية، وجدد رئيس الدبلوماسية الإيطالية «نحن نؤيد إطلاق عملية سياسية مؤنوقة وشاملة تحت إشراف الأمم المتحدة على طول المسار الذي حددته قرار مجلس الأمن رقم «٢٥٤»، منوهاً بأنه اليوم (أمس) نتطلق في مدينة جنيف أعمال اللجنة الدستورية. وقال: إنه «المسار الوحيد المستدام لاستعادة السلام في سورية، واحدة من الدول الرمز إلى الهويات التي تميز البحر الأبيض المتوسط».

مع انطلاق أول اجتماع للجنة مناقشة الدستور في جنيف، أمس، اعتبر محللون أن دمشق تفاوض ممثلي «المعارضة» من موقع قوة، في وقت تبدو فيه «المعارضة» عاجزة عن فرض أي شرط، حسب وكالة «أ ف ب»، في حين دعت إيطاليا إلى «اتخاذ خطوة صغيرة إلى الأمام» بشأن الحوار مع الحكومة السورية في ضوء انطلاق أعمال اللجنة.

وذكرت «أ ف ب»، أنه للمرة الأولى منذ بدء الحرب الإرهابية التي تشن على سورية، يجلس ممثلو الحكومة السورية ومعارضوها على طاولة التفاوض حول الدستور، في خطوة تامل الأمم المتحدة أن تمهد لتسوية سياسية للأزمة.

ونقلت الوكالة عن الباحث في مؤسسة «ستنتشوري فاونديشن» الأميركية أرون لوند: أن الحكومة السورية ستشارك من موقع القوة، وليس لديها ما تخشوه».

وأشارت الوكالة إلى إخفاق جميع جولات المحادثات التي قادتها الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية، في تحقيق أي تقدم، جراء التباين في وجهات النظر بين الحكومة السورية و«المعارضة»، ورأت أن موافقتها على التفاوض اليوم لا تعني زوال هذه التباينات.

وتطلب «المعارضة» التي تبدو عاجزة عن فرض أي شرط، حسب الوكالة، بوضع دستور جديد للبلاد، في حين تعتبر دمشق أنه بتعديل مادة واحدة من الدستور الحالي «يصبح لدينا دستور جديد»، وفق ما قال في وقت سابق نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والغزيرين وليد المعلم.

وتوقع الباحث في مجموعة الأزمات الدولية سام هيلر وفق الوكالة، أن تقتصر المحادثات على «إخجال بعض التعديلات على الدستور الحالي»، مستبعداً أن «تتم إعادة صياغة دستور بالكامل».

ورأت الوكالة أن «المعارضة» اليوم بدت أضعف من أي وقت مضى، مع تراجع وتيرة الدعم الغربي لها، ويعدها بات وجودها على الأرض يقتصر على ميليشيات مسلحة يدعمها النظام التركي في شمال

وشمال غرب البلاد.

الوكالة الفرنسية استطلعت أيضاً رأي الزميل رئيس